من الزرع بعد ما بنت الزرع وخرج الكرم والثمر فان اجاز المزارع جاز ويكون نصيب البايع من الزرع والثمر للمشتري ونصيب العامل للعامل وان كان هذا البيع قبل خروج الثمر وقبل نبات الزرع فان كان البذر من صاحب الارض فلا شيء للمزارع في الحكم لانه لا عمل شيا قبل النبات وانما يملك بعده وان كان البيع بغير رضا المزارع في جميع هذا لكن تعذر فكذلك الجواب لان المزارعة بشرط البذر من العامل اجارة للارض وبيع المستاجر يجوز بعذر فكذلك بيع الارض المزروعة مزارعة وان كان بغير عذر فقد ذكر في كتاب هذا رجل باع ارضا فيها حنطة سبورق لم تنبت بعد قال ابو نصر رحمه الله ان كان البذر قد عفن في الارض فهو للمشتري وان كان لم يعفن فهو للبايع وانما قال ذلك لان البذر اذا عفن في الارض كان متلفا وفيه خلل في البيع بمنزلة احراق الارض اما اذا لم يعفن يكون بمنزلة الارض الزرع فلا يدخل في البيع بغير ذكر وكذا الزرع اذا لم يكن له قيمة وقت البيع قيل فان سقاه المشتري حتى نبت قال هو للبايع على حاله والمشتري يكون متطوعا فيما فعل وهكذا قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله وقال ابو القاسم رحمه الله هو للبايع في الاحوال كلها وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد ابن الفضل مثل ما قال ابو نصر وابو بكر الاسكاف رجل دفع الى رجل ارضا مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد ابن الفضل ان كان لا يمنعه قوائم القطن عن الزراعة فالمزارعة جايزة وان كان يمنع فالمزارعة فاسدة الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فحينئذ يجوز وان سكت عن ذلك لا يجوز ارض لرجل وبحاره دار اسفل من ارضه فعمر واراد صاحب الارض ان يزرع في ارضه ازرا ولا يمكنه في خراب الدار ان فعل ذلك قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله ان علم صاحب الارض انه ليس في ارضه مستقر الماء ليس له ان يزرع هناك زرعا لا يحتمل الماء الذي يبقى وان كان قد يحتمل الا ان في ارضه حجرا قد يخرج المارضة او تصل الدود الجدار رجل غلب له ان يمنعه من الزراعة رجل دفع ارضه مزارعة سنة او ثلاث سنين فمات احدهما قبل الشروع في العمل او قبل الزراعة فاراد الاخر ان يمنع كان له ذلك لان المزارعة اجارة والاجارة تنفسخ بموت احد العاقدين وان مات بعد الشروع في العمل عند ما تنفسخ المزارعة خلافا للشافعي فان مات رب الارض قبل ان يستحصد الزرع

فاراد وارثه

فاراد وارثه ان ياخذ الارض من العامل في القياس له ذلك لان المزارعة اجارة فينفسخ بموت احدهما كما كان في الاستحسان ليس له ذلك وترك الارض في يد العامل حتى يستحصد الزرع كما لو انتهت مدة الاجارة والزرع بقل فانها تترك باجرة المثل الى وقت الادراك لان الزارع كان ممكنا في الزرع فيترك الارض في يده الى وقت الادراك ويكون نفقة الزرع بعد ذلك عليهما وكذا لو اعار ارضه رجل للزراعة فزرع ثم بدا للمعير ان يسترد الارض فانها تترك في يد المستعير باجر المثل الى وقت الادراك وكذا لو ان المكاري في طريق الحج او ملاح في لج البحر فان الاجارة تبقى باجر المثل فكذلك في المزارعة يبقى بعد موت صاحب الارض حتى يستحصد الزرع فاذا استحصد يقسم الخارج بينهما على شرطهما وينتقض المزارعة فيما بقي من المدة وان مات الزارع والزرع بقل فان ورثة الزارع تقلعه لان ذلك لهم من فعل كان لهم ذلك وينتقي المزارعة على شرطهما وينتقض المزارعة فيما بقي من المدة وان مات الزارع والزرع بقل فان ورثة الزارع تقلعه لان ذلك لهم من فعل كان لهم ذلك وينتقي المزارعة على شرطهما الى ان يستحصد الزرع ولا يكون لصاحب الارض ان ياخذ من ورثته قبل ان يستحصد الزرع وان قال وارث العامل لا اعمل ولكن اقلع الزرع ويقسم الزرع لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلتزم العمل ويخير صاحب الارض ان شاء اختار التقلع فيكون الزرع بينهم وان شاء اعطى وارث العامل قيمة حصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان شاء يتفق على الزرع الى ان يستحصد ثم يرجع بما انفق على الوارث في حصته ليندفع الضرر عن الجانبين مزارع بخمس الارض ثم انتقضت المزارعة لفساد المزارعة بسبب قالوا ان كان البذر من المزارع لا شيء له على صاحب الارض لانه مخرجها لنفسه وان كان البذر من صاحب الارض فللعامل اجر مثله لانه اخرجه صاحب الارض بعمل لصاحب الارض باجارة فاسدة وفي الاجارة الفاسدة اذا كان البذر من صاحب الارض لا يستحق العامل سوى الخارج فكان له اجر المثل رجل دفع ارضا وبذرا الى رجل مزارعة على ان يزرعها هذه السنة بالنصف وبذر العامل وسقاه فلما بلغت قام عليه صاحب الارض بنفسه او باجرايه وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع كان صاحب الارض متطوعا فيما فعل ويكون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)